الراهنة ومخلّفاتها **المحتملة أو المرجّحة**. لذا يسوق المقطع المشهور من كتاب **(التأويل *De Interpretatione*)** حيث يقوم أرسطو بالتمييز بين قضايا الضرورة المنطقية وقضايا النتائج الوضعية في العالم الحقيقي. "إنّ صراعاً بحرياً [أو يمكن أن نقول حرباً نووية] يمكن أن يحدث غداً أو لايحدث"، يوضّح أرسطو، "ولكن ليس من الضرورة أنه سيحدث غداً، كما أنه ليس من الضرورة أنه لن يحدث."[٢٧] و لكن من الخطأ أن نستنتج انطلاقاً من هذا أنّ العقل يقف عاجزاً في وجه أمور غير مؤكّدة كهذه، أو أننا ببساطة لن نكون في موقع يتيح لنا استخلاص عِبَر من واقعة راهنة نحمّلها على حدث مستقبليّ استناداً إلى بعض النظم المكتشفة، والتكهّنات العقلانية، ووضع النتائج المحتملة في الميزان، الخ. لأنّ غياب أيّ ناظم منطقيّ تحديداً (أي استدلالي) للضرورة ليس له أيّ تأثير على تلك الأشكال الأخرى من العقلنة الإستقرائية المشروعة.

مقطعان آخران من كتاب سولومون يمكن أن يساعدانا أكثر في توضيح هذه النقطة. من جهة أولى، "يترتّب على المستقبل، يقول أرسطو، إرساء الحقيقة الإفتراضية لتوقّعاتنا، لكنّ توقّعاتنا ذاتها، كلماتنا، لا تستطيع أن تحدّد الحقيقة من الداخل، لا تستطيع أن تقفز من حيّز الكلمة إلى حيّز الفعل، لا تستطيع أن تلغي الإختلاف بين تطابقات معرفتنا وبين الواقع الذي ننشد معرفته."[٢٨] في حالة كهذه، يمكن أن يتراءى لنا بأن المتشككين على صواب وبأننا نفتقر لأية أرضية ـ لأية ضمانة محتملة ـ للتنبّؤ بوقائع مستقبلية استناداً إلى ملاحظاتنا الراهنة. الأنكى من ذلك: يمكن للمرء أن يعصر مقولات أرسطو أكثر ويقترح، بنفس طريقة الموضة النصّية مابعد الحداثية، أنّ هذه العدمية يجب أن تنسحب ليس فقط على الوقائع المستقبلية بل وعلى الحالات القائمة لقضايا العالم الحقيقي، بما أنّه هنا أيضاً لا توجد أية ضمانات توحي بأنّ "تطابقات معرفتنا" (أو "الحقائق" المعبّر عنها في لعبة لغوية معيّنة) تتشاكل بالضرورة مع "الواقع الذي ننشد معرفته." ولكن هذا ببساطة ليس صحيحاً،